

مرسوم رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢
بالتصديق على بروتوكول للتعاون الثقافي في مجال ترميم القلاع
والحصون والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر بين حكومة
دولة قطر وحكومة المملكة المغربية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة عام ١٤٣٢
هجرية ، الموافق للثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠١١ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على بروتوكول للتعاون الثقافي في مجال ترميم القلاع والحصون
والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر بين حكومة دولة قطر وحكومة المملكة
المغربية ، الموقع بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١ ، المرفق نصه بهذا المرسوم ،
وتكون له قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٥ / ٣ / ١٤٣٣ هـ
الموافق : ٧ / ٢ / ٢٠١٢ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**بروتوكول للتعاون الثقافي
في مجال ترميم القلاع والحصون والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر
بين
حكومة دولة قطر وحكومة المملكة المغربية**

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة المملكة المغربية،
والمشار إليهما فيما بعد بـ(الطرفان)،
رغبةً منهما في توطيد أواصر المحبة والإيحاء بين الشعبين الشقيقين،
وإدراكاً منهما لما للجانب الثقافي من أهمية في تدعيم علاقات التعاون بين البلدين،
وبناءً على الاتفاق الثقافي والفني الموقع بين البلدين الشقيقين في الرباط بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٥ م ،
قد اتفقتا على ما يلي:

مادة (١)

يعمل الطرفان على تدعيم العلاقات بين البلدين، لاسيما في مجال ترميم القلاع والحصون والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر، وتبادل الخبرات والأنشطة الثقافية في مختلف مجالات الثقافة والفنون.

مادة (٢)

يقدم الطرف المغربي الخبرة التقنية والفنية في مجال الترميم والصيانة والتنقيب عن الآثار لفائدة الطرف القطري، وذلك في إطار الالتزام بالطابع المعماري الفريد للقلاع والحصون والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر، وطبقاً للشروط والمعايير المتعارف عليها دولياً للحفاظ على المعالم الأثرية العتيقة ، وتماشياً مع الخطط التنفيذية والجداول الزمنية التي يقررها الطرف القطري.

مادة (٣)

يوقد الطرف المغربي فريقاً من المسؤولين والخبراء إلى دولة قطر تماشياً مع الخطط التنفيذية والجداول الزمنية التي يقررها الطرف القطري لاستكشاف إمكانات التعاون والاتفاق مع الجهات المعنية في دولة قطر للإشراف على عمليات الترميم والتنقيب الممكنة والترتيبات المرتبطة بها.

مادة (٤)

يهيئ الطرف القطري، وفق الترتيبات التي سيتفق عليها الطرفان، ظروف العمل والإقامة الملائمة للمبعوثين وأعضاء الفريق المغربي.

مادة (٥)

يقوم الطرف المغربي بتنفيذ المشروعات الخاصة بترميم القلاع والحصون و المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر وفقاً للخطط التنفيذية والجداول الزمنية المتفق عليها بين الطرفين والخاصة بكل مشروع على حده، كما يقوم الطرف المغربي بدعم الطرف القطري في تسجيل القلاع والحصون والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بدولة قطر في لائحة التراث العالمي.

مادة (٦)

يتفق الطرفان على الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول.

مادة (٧)

يتحمل الطرف الموفد نفقات سفر وفوده إلى الطرف المضيف ذهاباً وإياباً ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية لوفود الطرف الآخر والعلاج في الحالات الطارئة وفقاً للقواعد المعمول بها في كلا البلدين.

مادة (٨)

يجوز تعديل أحكام هذا البروتوكول أو أي نص من نصوصه باتفاق الطرفين كتابةً ويكون هذا التعديل نافذاً بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا البروتوكول.

مادة (٩)

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه بصفة مؤقتة ، وبصفة نهائية من تاريخ آخر إخطار يخطر به أحد الطرفين الطرف الآخر بانتهاء الإجراءات الداخلية اللازمة في كلا البلدين ، ويظل ساري المفعول لمدة (١٠) عشر سنوات، ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائه قبل ستة (٦) أشهر على الأقل من تاريخ إنهائه أو انتهاء مدته عبر القنوات الدبلوماسية .

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر هذا البروتوكول ووقع في مدينة الدوحة بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٢ هجرية، الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١١ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية ، ولكل منها ذات الحجية.

عن
حكومة المملكة المغربية

عن
حكومة دولة قطر

ياسر الزناكي
وزير السياحة والصناعة التقليدية

د. خالد بن محمد العطية
وزير الدولة للتعاون الدولي
عضو مجلس الوزراء